

الاستثمارية للقطاع العام والنهوض بمهامه الاستراتيجية وإشراك القطاع الخاص للمساهمة في تحفيز وثيرة النمو ودينامية الاقتصاد الوطني.

ولهذا الغرض يتعين العمل على إعادة هيكلة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، لاسيما من خلال إعادة النظر في بعض فروعها وأصولها التي لا ترتبط بشكل مباشر بنشاطها الأساسي.

أيضا الحكومة من خلال هذا المشروع تسعى إلى التجاوب مع توصيات البرلمان فيما يخص تمكين تدبير وحكمة القطاع العام، وكذا مع توصيات المجلس الأعلى للحسابات فيما يتعلق بإعادة تركيز فاعلي القطاع العام على مهامهم القانونية وفسح المجال للمبادرة الخاصة من خلال تفويت الشركات التي لازالت مدرجة ضمن لائحة الشركات المزمع خصصتها وكذا بتخلي الدولة عن مساهمتها ذات الأقلية وغير ذات الطابع الاستراتيجي والتي تنشط في قطاعات تنافسية تتلاءم مع طبيعة تدخل الفاعلين الاقتصاديين الخواص.

لا بد هنا من الإشارة إلى أن هذا المشروع حظي بنقاش وجرى تقديم تعديلات وكان نقاش جد مهم، وذلك في تناسق مع قانون المالية 80.18 الخاص بالسنة المالية 2019، هذا القانون بهم:

- أولا، إدراج شركتين جديدتين في لائحة الوحدات المزمع خصصتها، وأيضا حذف هيئات مسجلة في هذه اللائحة.

- وبمهم المشروع أيضا الإسهام في تمويل تدخلات كل من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والميزانية العامة للدولة في المشاريع الاجتماعية ذات الأولوية، باعتبار أن موارد عملية الخوصصة توفر مصادر تمويل جديدة، هذا الأمر يتم في إطار سياسة شمولية لوزارة الاقتصاد والمالية، تقوم على:

• تركيز تدخلات المؤسسات والمقاولات العمومية على مهامها الأصلية؛

• تمكين ملك الدولة والملك العمومي إجمالا؛

• المساهمة في تمويل الاستثمار العمومي؛

• تمكين التكامل مع القطاع الخاص وأيضا تحفيز دينامية سوق الرساميل بالدار البيضاء.

في هاذ الصدد ينص مشروع القانون على ما يلي:

- إدراج كل من المحطة الحرارية لتهدارت وفندق المامونية ضمن لائحة الشركات المزمع خصصتها.

- حذف خمس شركات ووحدين فندقيتين، هم شركة مركب النسيج بفاس (COTEF) والقرض العقاري السياحي (CIH BANK) شركة تسويق الفحم والخشب (SOCOCHARBO) الشركة الشريفة للأملاح (SCS) التابعتان للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، مصنع الأجر والقرمود لشمال إفريقيا، فندق أساء وابن تومرت التابعين للمكتب

## محضر الجلسة رقم 200

التاريخ: الثلاثاء 09 جادى الأولى 1440هـ (15 يناير 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ست وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد الوزير،

أخواتي إخواني المستشارين،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، والمحال علينا (هذا المشروع) من مجلس النواب.

وقبل الشروع في دراسة ومناقشة هذا المشروع، أود باسمكم أخواتي إخواني أن نشكر رئيس لجنة المالية والتخطيط، وكذلك مقررها وكافة أعضاء اللجنة وكذلك وزير المالية على الجهود الجبارة التي بذلها أثناء الدراسة، والتي قدموا لنا واحد المشروع في هذا المستوى الذي نحن سندرسه الآن.

الكلمة لوزير العلاقات مع البرلمان نيابة عن وزير المالية لتقديم المشروع.

السيد مصطفى الخلفي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف

بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية على أنظار مجلسكم الموقر مشروع القانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، كما تم تغييره وتتميمه، ويأتي هذا المشروع نزولا عند الإرادة الملكية السامية السديدة القاضية بتصميم نموذج تنموي جديد ومبتكر للبلاد من خلال تعزيز القدرات

الآن غادي نعطي طبعاً إذا المقرر يرغب في أخذ الكلمة، ولكن جرت العادة أن المقرر ما يأخذ شي الكلمة، وخاصة أن التقرير موزع عليكم، وإذا كان كذلك فغادي نبدأ مباشرة، طبعاً المداخلات راها موجودة عند الفرق والمجموعات.

إذن غادي ندخلو للتصويت إذا لم يكن هنالك متدخل، اللي تنشوف حتى شي واحد لا ميمنة ولا ميسرة ولا في الوسط ما بغاش يدخل. نقطة نظام السيد رئيس الفريق؟ تفضل.

#### المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكراً راه أمامكم أن فريق الأصالة والمعاصرة تقدم بتعديل وتشبث به في اللجنة، وأنت تقول لنا نمرو للتصويت.

#### السيد رئيس الجلسة:

يعني ندخلو للتصويت والتصويت فيه تعديلات فيها كلشي، أيه غادي نبدأ.

إذن المادة الأولى، غادي تقدم المادة الأولى كما عدلتها اللجنة وقد ورد بشأنها تعديلات، الأول من فريق الأصالة والمعاصرة والثاني من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، يهدفان إلى نفس الهدف، اللي هو حذف فندق المامونية من لائحة المؤسسات المعنية بعملية الخصخصة.

ونظراً لوحدة موضوع هذين التعديلين غادي تقدموها دفعة واحدة وغادي تجاوب الحكومة دفعة واحدة، ولكن أثناء التصويت كل واحد غادي يتقدم بوحديتو.

وقبل ذلك غادي نعرض للتصويت التعديل الذي وافقت عليه اللجنة بالإجماع.

أعرض هذا التعديل:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي ننتقلو إلى التعديلين، الكلمة لكم لتقديم تعديلكم السيد الرئيس.

#### المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الرئيس،

التعديل يروم الإبقاء على فندق المامونية ضمن مؤسسة عمومية، ما يتدارش ضمن المؤسسات التي غادي تباع، لاعتبارين اثنين:

أولاً أن هاذ الفندق ليس مؤسسة فندقية عادية، بل هو معلمة تراثية داخلية في التراث، ما شي فقط المحلي دبال مراكش، وإنما تراث وطني، هذا الاعتبار الأول.

الاعتبار الثاني هو أن هذه المؤسسة ما كتعيش مشاكل مالية، وبالتالي أختلف مع السيد الوزير، مسألة الحكامة.

هذه المؤسسة الفندقية تدر أرباحاً لفائدة الدولة، وبالتالي غريب أننا تنبئعو واحد المؤسسة اللي كتدخل الفلوس للدولة وكنتحفظو بالمؤسسات

الوطني المغربي للسياسة.

الهدف من إدراج الشركتين المذكورتين: إعادة تركيز مهام المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمكتب الوطني للسكك الحديدية على المهام الأساسية كما هي محددة في القانون، بالإضافة إلى تمكين هاذ الشركتين من الاستفادة من مؤهلات مستثمرين وطنيين ذوي خبرة تقنية ومهنية في هذا المجال.

المنشآت المقترحة حذفها يرجع السبب إلى تعذر تحويلها إلى القطاع الخاص منذ انطلاق برنامج الخصخصة، بالنظر لتواجد بعضها قيد مسطرة التصفية بسبب مشاكل ترتبط بتصفية وعائها العقاري أو بنزاعات متعلقة بالمستخدمين.

الوارد المقررة أو المحتمل هي حوالي 5 ملايين درهم، وفي نفس الوقت لا بد من الإشارة إلى أنه فيما يخص صندوق المامونية وكما جاء في معرض أجوبة السيد وزير الاقتصاد والمالية في مناقشة اللجنة بين الحكومة التزمت بالإبقاء عليه علامة مغربية، ومن المنتظر أن يقع التفويت إلى مستثمرين محليين، كما قد يتم تفويت حصة تتراوح بين 5 و10% من رأساله عن طريق سوق الرساميل للمساهمة في إعطاء دينامية جديدة لهذا الأخير.

وستحرص الحكومة في دفتر تحملات هذه العملية على إلزام المقنتي بالحفاظ على خصوصيات وهوية الفندق وطابعه المعماري، تحت طائلة فسخ عقد التفويت في حالة عدم احترام هذا الشرط.

أما فيما يتعلق بالمحطة الحرارية لتهدارت فهي شركة خضعت منذ إحداثها لتسيير مشترك مع مساهمين خواص، كما أن تفويت حصة المساهمة العمومية في رأسالها يبقى رهيناً بتمديد عقد الامتياز الممنوح لها إلى ما بعد سنة 2025 بغية تهيئة قيمتها بشكل مباشر، 5 ملايين درهم بالنسبة للميزانية العامة للدولة، بالإضافة إلى صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث المحصلة الكلية الإجمالية هي حوالي 10 ملايين درهم.

ختاماً أجدد نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية الالتزام بتقديم تقييم شامل للخصوصية للبرلمان في غضون هذه السنة، كما تجدر الإشارة إلى أن مصالح الوزارة قد شرعت في الإعداد لصياغة مشروع قانون محين متعلق بنظام الخصخصة، وذلك للملاءمته مع مقتضيات دستور 2011.

والسلام عليكم.

حرصت على ذكر هذه التفاصيل لأنها بمثابة التزامات أمام المجلس الموقر.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير على هذا العرض القيم وعلى التوضيحات التي أدلاها للمجلس.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

نشاطر الغيرة والتقدير ديال المكانة ديال فندق المامونية كعلمة ثقافية لها رمزية تاريخية وهي جزء من الرأسمال اللامادي لبلدنا، لكن هذا الأمر واللي كيشترك فيه مؤسسات عمومية كما كتشارك فيه كؤوسات خاصة في بلدنا. الحكومة، كان لها الحرص على أنه في التقديم ديال المشروع القانون في الجلسة العامة أن تذكر تلك الالتزامات في الجلسة العامة:

الالتزام الأول: وهو الإبقاء على الفندق معلمة مغربية، بتفويتها لمستثمرين وطنيين وليس للأجانب، مع إمكانية فتح نسبة تتراوح بين 5 إلى 10% من أسسأل عبر البورصة لإعطاء دينامية في سوق الرساميل.

وفي هاذ الإطار، أعلنت وراه السيد وزير الاقتصاد والمالية، سبق لذلك أنه في دفتر التحملات ديال هاذ العملية سيشرط أن يلتزم المقتنين بالحفاظ على خصوصية وهوية الفندق وطابعه المعاري تحت طائلة فسخ عقد تفويت في حالة عدم احترام هاذ الالتزام.

إذن هذا نص صريح واضح في دفتر التحملات، وهاذي ضمانة ثانية، الضمانة الأولى، المستثمر الوطني، الضمانة الثانية دفتر التحملات تحت طائلة الفسخ.

المسألة الثالثة: وهو أن الدافع الذي أكد عليه السيد وزير الاقتصاد والمالية، هو إعادة تركيز عمل المكتب الوطني للسكك الحديدية على مهامه الأساسية، اللي مرتبطة بتثمية النقل السككي في بلدنا وتطويره وفقا لما تحدده النصوص التشريعية والتنظيمية المحدثة للمكتب، وفي نفس الوقت تمكين الفندق من الاستفادة من مؤهلات المستثمرين المهنيين الوطنيين من أجل الولوج إلى مصادر تمويل جديدة تمكن من تطوير العرض الفندقي المرتبط بفندق المامونية.

هذه هي الأسباب والحيثيات.

وشكرا، التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن المسطرة أنني غادي نعرض هاذ التعديلين للتصويت.

غادي ننداو بتعديل الأصالة والمعاصرة للتصويت عليه.

الموافقون على هذا التعديل = 13؛

المعارضون = 21؛

المتنعون = 3.

إذن في هاذ التعديل ترفض ب 21 ضد الموافقون 13 مع 3 امتناع.

الآن غادي نعرض نفس التعديل ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

اللي كنتخسر وكنتضطر الحكومة كل مرة تضخ فيها أموال ديال الشعب، منطوق لا يستقيم، هذا الأمر الأول.

الأمر الثاني نرجع كون أن هذا يعني معلمة تاريخية اللي ما يمكن لناش نغامرو بها، عندها يعني قيمة رمزية، قيمة ثقافية، وبالتالي قيمة مالية كذلك، والمبررات اللي قدم السيد الوزير على أنه غيدخلو عليها مستثمرين محليين ما كاينش ضمانات قانونية كنتكلم.

القول بأن المستثمر اللي غيشري غيحافظ على الفن المعاري ديال المؤسسة ما كاينش ضمانات، فالتصريح ديال عضو في الحكومة تحت قبة البرلمان بهذا الأمر لا يعد ضمانة، ما بغيتش نتدخل في البداية عندي 16 دقيقة، لأنه كان ممكن نقول هاد الشي ولكن مهم نؤكد على هذا الأمر، ليست هناك ضمانات قانونية اللي يمكن تلزم أي واحد يشري هذه المؤسسة أنه يحافظ عليها كما هي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق.

الكلمة لكم لتقديم التعديل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة لنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل احنا ضد الخصوصية وقد كنا في اللجنة تقدمنا بتعديل لإلغاء المؤسستين معا المدرجتين، ولكن بالنظر لأن اللجنة أجازت هذا القانون هذا بالأغلبية، نحتكم إلى الديمقراطية، فلذلك تقدمنا بتعديل إلى الجلسة العامة وأملنا أن المستشارين البرلمانيين الحاضرين معنا اليوم أن يوقظوا الضمير الوطني لأن هذه مؤسسة مهمة، هذه المؤسسة تاريخية، هذه المؤسسة مريحة وماشي فيها خسارات، نالت جائزة أفضل فندق في العالم.

من ناحية أخرى هذه المؤسسة لم يتم استشارة المجلس الإداري للمكتب الوطني للسكك الحديدية ولم يتم استشارة المجلس الجماعي لمدينة مراكش.

فلذلك أملنا أنه يتقبل هذا التعديل اللي هو نفس التعديل ديالنا إخواننا في فريق الأصالة والمعاصرة، هدفنا فيه مصلحة وطنية على الجميع أن يستحضرها، لأنها هذه مؤسسة ليست مؤسسة عادية ولكنها مؤسسة لها قيمتها ولها رمزياتها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير موقف الحكومة من هذين التعديلين.

إذ كنا في فريق الأصالة والمعاصرة قد نتفهم إقدام الحكومة على خصصة المحطة الحرارية لتهدارت، بالنظر إلى أن نسبة مهمة من أسهمها تقدر ب 52% هي في ملكية شركات خاصة أجنبية، أي أنه لا حرج في تفويتها مادام أن 48% المتبقية والموجودة في ملكية المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، فإن سعي الحكومة من خلال نفس مشروع القانون إلى تفويت فندق المامونية بمراكش إلى القطاع الخاص، أمر غير مفهوم بتاتا، لأنه يتعلق بمنشأة ذات قيمة تاريخية ومعمارية، ويعد من أعرق الفنادق ذات الصيت العالمي، ووجهة سياحية بامتياز، صعب جدا أن تقرر الحكومة بهذه السهولة التفريط فيه، خاصة وأنه ليست هناك أية ضمانة تنفيذ أن المستثمر سيحافظ على الموروث الثقافي والعمراني لهذه المعلمة، خصوصا إذا كان أجنبيا.

بكل مصداقية وموضوعية، نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة أسفنا الشديد، ونحن نشاهد إصرار الحكومة على خصصة هذه المنشأة، رغم أنها في حالة جيدة، ولا تعاني أية إشكالات مالية، بل تجي أرباحا مهمة، مدافعة عن رأيا بتبريرات نراها غير كافية، بل تسقط الحكومة في مفارقة عجيبة، كيف لها أن تعمل على خصصة مؤسسات ومنشآت تعود بالنفع على الدولة؟ في حين تعمل على ضخ أموال طائلة في العديد من المنشآت والمؤسسات المقبلة على الافلاس، وفي نظرنا هذه الأخيرة هي التي يجب أن تفوت إلى القطاع الخاص، عوض أن يتم تدعيمها كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

السيد الرئيس،

لقد عبرنا عن رأينا الراض لعملية خصصة فندق المامونية بمراكش، طيلة مراحل مناقشة هذا المشروع بمجلس المستشارين، وهو نفس الموقف الذي عبر عنه زملاؤنا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، لهذا عملنا على تقديم تعديل على مشروع القانون يرمي إلى حذف فندق المامونية من لائحة الخصصة، وإبقاء هذه المعلمة التاريخية ضمن ممتلكات الدولة.

لكن مع كامل الأسف تعديلا هذا، لم يلقى قبولا من قبل الحكومة، لذا فقد قررنا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين أن نصوت ضد مشروع القانون رقم 91.18 إلى تغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بوجهه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، لاقتناعنا التام بأن الحكومة مخطئة في قرار خصصة فندق المامونية.

2- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

الموافقون: نفس العدد =13؛

المعارضون: نفس العدد =21؛

المتنعون = 3.

إذن كذلك التعديل ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ترفض ب

21 ضد 13 مع امتناع 3.

الآن غادي نعرض المادة الأولى للتصويت.

الموافقون =21؛

المعارضون = 13؛

المتنعون = 3.

إذن المجلس تبني المادة الأولى ب 21 ضد 13 مع امتناع 3.

واش احنا عندنا الأمين؟ دبا الآن غادي نعاودو، دبا إيه.

المادة 2 لم يرد بشأنها أي تعديل كما جاءت من الغرفة الأولى:

الموافقون =24؛

المعارضون =3؛

المتنعون =13.

إذن المجلس تبني المادة 2 ب 24 ضد 3 مع امتناع 13.

كأين مادة أضافتها اللجنة هي المادة 3 جديدة:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون =24؛

المعارضون =13؛

المتنعون =3؛

إذن، وفق المجلس على مشروع قانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون

رقم 39.89 المأذون بوجهه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص.

شكرا للجميع، ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة المجلس.

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني اليوم أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة مشروع

القانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بوجهه في

تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، والذي ترمي من خلاله الحكومة

إلى تفويت كل من فندق المامونية بمراكش والمحطة الحرارية تهدارت إلى

القطاع الخاص، وبالمقابل حذف كل من مركب النسيج بفاس وفندق أسماء

وبن تومرت من قائمة الخصصة.

السيد الرئيس،

ثم هل قامت الحكومة بدراسة آثار عمليات الخصخصة السابقة وماهي نقط القوة والضعف فيها؟

أم هل يمكن اعتبار الخصخصة بمثابة الإجراء الإسعافي "التقليدي" لتعزيز الموارد المالية للدولة لتغطية المديونية عوض مساهمتها الحقيقية في الاستثمار من أجل النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل ومن أجل التنمية البشرية عبر التأثير الناجع على القطاعات الاجتماعية المنتجة لموارد بشرية متمكنة ومؤهلة للمساهمة في نمو البلاد؟

كما تساءل: ما هي الإجراءات التي تضمن الحكامة الجيدة والتدبير الديمقراطي لهذه العملية مما يفرض علينا تعزيز المنافسة الشريفة بدل تفويت الاحتكارات دون تحقيق المزيد من الشفافية والفعالية في الإنتاج؟

وكيف سنضمن الحماية من المشاكل الصادمة المرتبطة بالخصخصة التي قد تبرز بعد انتهاء هذه العملية، من قبيل ما عرفته شركة "لا سيمير" أو شركة "إيكوز" على سبيل المثال، وهو ما يثير قلقنا في الفريق الاستقلالي، بخصوص مصير الآلاف من العمال والموظفين من أن يصبحوا فائضين ومشردين، فهنا دور الدولة في تنظيم الاستثمار والخصخصة مطلوب ومحزم، ولم لا اعتاده ركيزة أساسية من ركائز النموذج التنموي الجديد الذي نطمح إليه جميعا، بالإضافة إلى دور القطاع العام كفاعل تنموي ومساهم في تطوير النسيج الاقتصادي المنتج.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

رغم تصويتنا بالإيجاب على هذا المشروع فإننا ندعو الحكومة إلى ضمان الحقوق الاجتماعية للعاملين والعاملات بالإضافة للعائد المالي الذي سينتج عن هذه العملية، للحفاظ على السلم الاجتماعي الذي تنعم به بلادنا في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 91.18 بتغيير تنظيم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة الى القطاع الخاص، نستحضر جميعا الأهمية البالغة التي يكتسبها هذا المشروع في تقوية

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة مشروع قانون رقم 91.18 بتغيير وتنظيم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، والذي يروم إلى متابعة برنامج الخصخصة في إطار رؤية جديدة ستمكن من فتح أسواق بعض المقاولات التي تنشط في قطاعات تنافسية والتي بلغت مرحلة من النضج، كما تتوفر على المعايير الضرورية لذلك، من حيث فرص النمو والاستثمار، والقدرة على ولوج أسواق جديدة والتوقع فيها، ودرجة الانفتاح على المنافسة، فضلا عن الجدوى الاقتصادية والمالية بالنسبة للمؤسسة المعنية. كما يهدف مشروع القانون إلى حذف شركات من اللائحة المزمع خصصتها بالنظر لفشل محاولات تحويلها إلى القطاع الخاص منذ انطلاق برنامج الخصخصة، وبسبب وجود بعض هذه المنشآت قيد التصفية أو بالنظر لمشاكل ترتبط بتصفية وعائها العقاري أو بزاعات متعلقة بالمستخدمين. حيث تمثل أهم مضامين وإجراءات مشروع هذا القانون في التالي:

- إدراج كل من شركة استغلال المحطة الحرارية لتاهدارت وفندق المامونية اللتين تنشطان على التوالي في قطاعي الطاقة والفندقة في لائحة الشركات التي ستتم خصصتها، حيث سيتم إسنادها إلى مھنيين خواص وطنين أو دوليين يتم اختيارهم على أساس المؤهلات التقنية والمعرفية؛

- حذف خمس شركات من اللائحة المزمع خصصتها، ويتعلق الأمر بـ "شركة مركب النسيج بفاس (COTEF)"، و"القرض العقاري والسياحي (CIH Bank)" و"شركة تسويق الفحم والخشب" (SOCOCHARBO) و"مصنع الآجور والقرمود (BTNA)" و"الشركة الشريفة للأملح (SCS)"، إضافة إلى فندقين هما "أسماء" و"ابن تومرت".

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

هل يمكن أن نقول إن هناك بروزا لمعلم توجه اقتصادي جديد في السياسة الحكومية، يروم خصخصة بعض المؤسسات والشركات العمومية وشبه العمومية، بغرض تغطية العجز المزمع الذي تعرفه الميزانية.

وحري بالذكر، أن المغرب كان قد شرع في برنامج للخصخصة منذ تسعينات القرن الماضي، بهدف تمكين القطاع الخاص من الاضطلاع على جزء من الأنشطة الصناعية والتجارية في المملكة التي كانت تتولاها الدولة، بهدف تحريك بعض المؤسسات والشركات التي تنشط في قطاعات تنافسية، ولحو بعض آثار سياسة التقويم الهيكلي، وبما أن الظروف السياسية والاقتصادية تختلف، تتساءل ألم يكن من الأجدى التريث في هكذا قرار إلى حين اعتماد نموذج تنموي الذي يسعى المغرب إلى اعتماده، عوض التخطيط الجزئى؟

ولذلك، فإن فريق العدالة والتنمية يصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص.  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

#### 4- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين والمحترمين،

يشرفني باسم الفريق الحركي أن أتناول الكلمة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشأة عامة إلى القطاع الخاص، هذا المشروع الذي يهدف إلى مواصلة ومتابعة مسلسل الخوصصة، الذي بدأ منذ سنة 1993 كخيار استراتيجي واقتصادي فرضته بعض الظروف التي عرفها المغرب، فبالرغم من القيمة المالية التي ستجنيها الحكومة، من خلال عملية الخوصصة، والتي سيكون لها الأثر الإيجابي على ميزانية الدولة، فإننا نتساءل في الفريق الحركي، بخصوص خوصصة فندق المامونية بمراكش هذه المعلمة التاريخية، التي لها صيت عالمي وحول التدابير القانونية والتنظيمية المتخذة للحفاظ على هذا التراث اللامادي وما هي الضمانات المتضمنة في دفتر التحملات لإبقائها على طابعها المغربي.

أما بخصوص تفويت المحطة الحرارية تهدارت، الواردة في هذا المشروع فإننا، ندعو الحكومة إلى الحرص على إعادة هيكلتها في اتجاه التركيز على اختصاصاتها، مع احترام التزاماتها من حيث أجال الأداء وتأدية ما بذمتها من ديون، وتفاعلا مع ما جاء في عرضكم السيد الوزير المحترم حيث سترصد نصف المداخيل من عملية الخوصصة للميزانية العامة، والنصف الآخر لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فإننا في الفريق الحركي نصوت بالإيجاب لفائدة هذا المشروع والذي يندرج في سيرورة التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص كدعم للتنمية المستدامة المشودة.

والسلام عليكم.

المنجزات العملية والمالية للمؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك من خلال عصنة حكومتها وتكريس شفافيته.

وفي هذا الإطار، يجب إبراز وتأطير دور الدولة كسأهم بالموازاة مع المهام الأخرى التي تقوم بها تجاه المحفظة العمومية باعتبارها موحها استراتيجيا ومراقبا وكذا بصفتها الاعتبارية كضامن لاستمرارية المرفق العام.

ويسعى مشروع القانون المشار إليه أعلاه إلى إدراج فندق المامونية وشركة استغلال المحطة الحرارية لتهدارت ضمن لأئحة الشركات التي ستم خصصتها بالإضافة إلى حذف خمس شركات من اللائحة المزمع خصصتها، من بينها شركة مركب النسيج بفاس، وبنك القرض العقاري والسياحي، وشركة تسويق الفحم والخشب، ومصنع الآجور والقرمود لشمال إفريقيا، والشركة الشريفة للأملح إضافة إلى فندق أساء وفندق ابن تومرت.

من هذا المنطلق، إننا في فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نثمن المقترحات التي يتضمنها مشروع القانون رقم 91.18 على أساس عدة اعتبارات وملاحظات نذكر من بينها:

- لا يمكن المضي قدما في ترسيخ الخيارات الإنمائية إلا في إطار تنزيل إجراءات قوية على مستوى الحكامة المؤسسية، لجعلها أكثر قدرة على تعزيز تنافسية وجاذبية الاقتصاد الوطني؛

- ضرورة القيام بدراسات قبلية لجميع عمليات التفويت قصد إجراء التشخيصات اللازمة وتدقيق المؤشرات الرقمية بعيدا عن لغة الارتياح والمبالغة في تهمين المكتسبات؛

- احترام دقيق لشروط وعمليات التفويت ومراعاتها لدفتر التحملات في إطار الشفافية واحترام القانون ومبادئ المنافسة الحرة والإنصاف في العلاقات الاقتصادية حتى لا تتكرر مأساة تفويت مصفاة لاسمير وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية على عمال الشركة وعلى عموم المواطنين؛

- توسيع هامش حرية المبادرة والمقاولة ببلادنا حتى نصل فيها إلى أبعد مدى بهدف محاربة الربح والاحتكار ومركزة الثروة والأداء الاقتصادي؛

- إعادة هيكلة المحفظة العمومية في ظروف جيدة وتحسين أدائها؛

- دفع المؤسسات والمقاولات العمومية إلى التركيز على أنشطتها الرئيسية طبقا للخلاصات التي جاء بها تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2016 و2017.

ولا يفوتنا هذه المناسبة التذكير بقناعتنا الراسخة كفريق العدالة والتنمية أن عمليات تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص وجب إدراجها في إطار سياسة عمومية حتى يتسنى لنا القيام بتقييم حصيلتها قصد الوقوف على الجوانب الإيجابية وتحديد مكامن الخلل التي تعيق تطورها، وفعاليتها وإعمال مقتضى الدستوري القاضي بتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.